بتاريخ: 2020-10-19 العدد: 23

متابعة آثار كوفيد-19 على الاقتصاد المصري

سوق العمل المصري

مقدمة عامة

قدّم المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحليلا لأثر جائحة فيروس كورونا على قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة، والذي جاء مدعوما بسيناريوهات مستقبلية متعددة تفاوتت توقعاتها لأداء هذه القطاعات وفقا للمؤشرات والظروف المحيطة وقت بنائها. واستكمالا لهذا الجهد، يقوم المركز حاليا بمتابعة أداء قطاعات الاقتصاد المصري إثر تعرضه لجائحة كوفيد-19 على أرض الواقع تباعا، وفقا لصدور البيانات الرسمية المرتبطة بها، والمنشورة حديثا سواء عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي، الوزارات المختصة أو أي جهات معنية أخرى. ويقوم التحليل بتقييم البيانات المتاحة ومتابعة الموقف على أرض الواقع من خلال أربعة جوانب رئيسية، أولا: تقييم البيانات المنشورة وأوجه التغير على أرض الواقع؛ ثانيا: مدى اتساقها مع الاتجاهات والتوقعات السابقة في دراسات المركز وغيرها من

عدمه وأسباب ذلك؛ ثالثا: التوقعات المستقبلية للفترة القادمة؛ ورابعا: مقترحات لتحسين أداء القطاع كلما أمكن.

ونبدأ في التقرير الحالي بمتابعة تداعيات جائحة كوفيد-19 على سوق العمل على أرض الواقع؛ حيث تم الإعلان عن بيانات النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة للربع الثاني (إبريل-يونيو2020)، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويمثل هذا الربع أولى الفترات التي رصدت بيانات سوق العمل عقب الجائحة ويمكن من خلالها تتبع الأثر الحقيقي على العمالة المصرية إلى حد ما.

أولاً: تقييم البيانات المنشورة وأوجه التغير على أرض الواقع

تجدر الإشارة إلى عدة نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار قبل تقييم بيانات سوق العمل المنشورة وتحليل موقف سوق العمل المصري على أرض الواقع، ألا وهي:

1- عدم وضوح ما إذا كانت معدلات البطالة المعلنة تعبر عن متعطلي القطاع الرسمي فقط، أم أنه تم احتساب متعطلي سوق العمل غير الرسمي؟ حيث **تمثل العمالة غير الرسمية تقريبا 83% من العاملين خارج القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام، بل إن 60.4% من العمالة غير الرسمية يعملون في القطاع غير الرسمي، بينما يعمل البقية (39.6%) في القطاع الرسمي تحت ترتيبات غير رسمية أي دون عقود أو تأمينات؛ ومن ثم فإن لهم الوزن الأكبر على الإطلاق عند حساب معدل البطالة في مصر، وبالتالي فهي الأكثر احتمالية للتعرض للبطالة لأنها أول من يتم الاستغناء عنها في أوقات الأزمات[1].**

[1] http://www.eces.org.eg/Publications?Lang=AR&C=1&T=1&%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1

2- يلاحظ أن درجة استجابة العينة الإحصائية للأسئلة الاستقصائية خلال الربع الثاني (إبريل-يونيو 2020) ضعيفة، وأقل من المعتاد مقارنة بالنشرات السابقة؛ ففي حين اعتاد الجهاز المركزي الحصول على استجابة بنسبة 99%، حققت هذه النشرة 85% فقط نظرا لفرض الإجراءات الاحترازية المصاحبة للجائحة، مما أدى إلى حدوث خلل في تكوين المؤشرات ودلالة البيانات إلى حد كبير، وبالتالي فإن البيانات ليست بالدقة الكافية.

3- ينبغي توخي الحذر عند متابعة التغيرات بين الربع والآخر على التوالي نظرا لارتباطها بتغير وقتي نتيجة لظروف خاصة حيث لا تشير إلى نمط معين على المدى البعيد وإنما تعطي دلالة يمكن الانتباه لها أثناء المتابعة والتحليل، خاصة في أوقات الأزمات عند رصد الفارق في أداء القطاع قبل وبعد الأزمة، أي أن المعدل المنخفض في ارتفاع معدل البطالة لا يمكن أن يحتذى به هنا.

ويرصد الجدول التالي تطورا لأهم المؤشرات الخاصة بسوق العمل المصري خلال الربع الثاني (إبريل-يونيو 2020)، أي فترة ما بعد الأزمة، مقارنة بالربع المقابل من 2019، ومقارنة بالربعين الرابع 2019 والأول 2020 حيث يعبران عن الفترة السابقة لوقوع الأزمة.

الجدول رقم 1: تطور بعض مؤشرات أداء سوق العمل في مصر قبل وبعد الأزمة

البيان	الربع المقابل من العام السابق	قبل الأزمة		بعد الأزمة	اتجاه التغير
	الربع الثاني (إبريل-يونيو 2019)	الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2019)	الربع الأول (يناير-مارس 2020)	الربع الثاني (إبريل-يونيو 2020)	
معدل التشغيل (%) (المشتغلون/السكان)	**38.8**	39.7	39.4	**35.1**	↓
أعداد المتعطلين (000)	**2094**	2329	2236	**2574**	↑
قوة العمل (000)	**28069**	28950	29008	**26689**	↓
معدل البطالة (%) (المتعطلون/قوة العمل)	**7.5**	8	7.7	**9.6**	↑
ذكور	**4.2**	4.7	5.7	**8.5**	↑
إناث	**22.3**	22.7	18.9	**16.2**	↓

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

- تراجع معدل التشغيل بشكل ملحوظ مقارنة بالربع السابق له، ومقارنة بالربع المقابل من 2019. كذلك ارتفعت معدلات البطالة خلال الربع الثاني من 2020، سواء مقارنة بالربع السابق له، أو بالربع المقابل من 2019، لتصل إلى **9.6%**، كنتيجة متوقعة لتداعيات الأزمة.

- بالنظر إلى معدلات البطالة وفقا للنوع، يلاحظ تراجع فجوة النوع بين المتعطلين من خمسة أضعاف إلى **ضِعف واحد فقط**. الأمر الذي يؤكد على تحليل "رأي في أزمة" السابق فيما يتعلق بالاحتياج الزائد الذي ولدته جائحة كوفيد-19 لدور المرأة في سوق العمل خاصة في القطاعات الخدمية الأساسية مثل التعليم والصحة، والصناعات التحويلية مثل الملابس والصناعات الغذائية، فضلا عن القطاع غير الرسمي.
- بالنسبة **للمستوى التعليمي**، يلاحظ من الشكل رقم 1 أدناه، ارتفاع البطالة بين كافة المستويات التعليمية باستثناء أصحاب المؤهلات العليا، وارتفاعها بشكل ملحوظ بين الفئات ذات المؤهلات المنخفضة، وهي ظاهرة غير معتاد مشاهدتها في توزيع البطالة في مصر وفقا للحالة التعليمية؛ حيث تزداد البطالة عادة في سوق العمل المصري بين الفئات المتعلمة بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى، وهو ما توضحه بيانات الربعين الرابع 2019 والأول 2020 قبل بداية ظهور الأزمة.

الشكل رقم 1: التغير في معدلات البطالة وفقاً للحالة التعليمية للفترة (أكتوبر 2019- يونيو 2020)

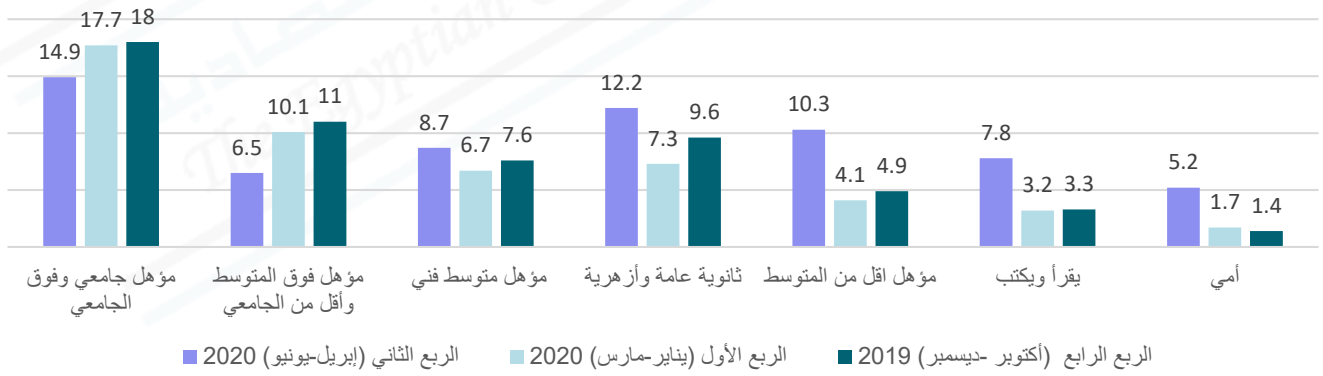

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

ويرتبط التفسير المنطقي لهذه الظاهرة بنوع البطالة السائدة، ويكمن في:

1- **تسبب مستوى التعليم المنخفض بين أصحاب المؤهلات المتوسطة والمهارات المنخفضة في سرعة الاستغناء عنهم** وتسريحهم من وظائفهم، نظرا لسهولة تعويضهم؛ حيث كانوا أولى الفئات التي استغنت عنها الشركات كنتيجة مباشرة لضغوط الأزمة، الأمر الذي يفسر ارتفاع البطالة بين هذه الفئات تحديدا خلال هذا الربع، بالرغم من محاولة الدولة خفض البطالة في القطاعات كثيفة العمالة من هذا النوع كالتشييد والبناء والعودة بفتحها سريعا.

2- بالنسبة لتراجع معدلات البطالة بين أصحاب المؤهلات العليا عكس المتعارف عليه في سوق العمل المصري، فقد **أظهرت الأزمة صعوبة خروج هذه الفئات من سوق العمل وخاصة أصحاب الخبرات المتراكمة** عبر السنوات داخل العمل، وبالتالي يصعب الاستغناء عنهم أو استبدال مهاراتهم، وإن كان ذلك يرتبط بمدة الإغلاق، حيث كان من الممكن أن يتعرضوا إلى ظروف مشابهة لنظرائهم من الفئات منخفضة التعليم حال امتداد فترة شلل سوق العمل. وفي ذلك تصحيح لظاهرة **هرم البطالة المقلوب**[2]**، وإشارة واضحة لضرورة استكمال العملية التعليمية كضمانة صريحة للاستمرار في سوق العمل.**

[2] انظر تقرير "رأي في أزمة: سوق العمل المصري"، العدد 13، المركز المصري للدراسات الاقتصادية
http://www.eces.org.eg/Publications?Lang=AR&C=1&T=1&%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1

ثانياً: مدى اتساق البيانات مع الاتجاهات والتوقعات السابقة

- بالإشارة إلى تقرير رأي في أزمة حول أثار الجائحة على سوق العمل خلال مراحل الأزمة المتعاقبة، تعد أعداد المتعطلين ومعدلات البطالة السائدة في هذا الربع منخفضة مقارنة بالأعداد المتوقعة للمتعطلين (4 مليون متعطل) والمعدل المتوقع للبطالة (14%) في التقرير[3]، استنادا إلى البيانات والمؤشرات المتاحة والظروف المحيطة وقت كتابته. وإضافة إلى ما سبق ذكره عاليه فيما **يتعلق بعدم دقة تمثيل بيانات هذا الربع وعدم شمول متعطلي القطاع غير الرسمي**، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل نذكر أهمها فيما يلي:

1. عدم رجوع العاملين العائدين من الدول العربية بعد، وبالتالي عدم احتساب أثرهم على معدلات البطالة في هذا الربع. وهو ما يدعو للقلق نظرا لارتفاع عددهم بشكل كبير وبما يفوق المتوقع في التقرير بنحو 7 أضعاف، حيث يقدر **عدد العاملين حاليا في الدول العربية فقط بنحو 7 مليون مصري**، أي ما يعادل **حوالي 70% من إجمالي المصريين العاملين بالخارج**. وفيما يلي تقدير أعداد العاملين المصريين في الخارج وفقا لمجموعات الدول في 2017.

[3] اختلفت التوقعات وفقا للسيناريو القائمة عليه وللمرحلة الزمنية المصاحبة له، لمزيد من التفاصيل حول التوقعات والسيناريوهات انظر تقرير "رأي في أزمة: سوق العمل المصري"، العدد 13، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

http://www.eces.org.eg/Publications?Lang=AR&C=1&T=1&%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1

الجدول رقم 2: تقدير أعداد المصريين في الخارج وفقا لمجموعات الدول في 2017

تصنيف الدول	الدول العربية	الدول الأمريكية	الدول الأوربية	الدول الإقيانوسية	الدول الإفريقية (غير العربية)	الدول الآسيوية	الإجمالي
التقديرات	**7007590 (%68.4)**	1835693 (%17.9)	1035344 (%10.1)	290000 (%2.8)	45081 (%0.4)	33595 (%0.3)	**10247303** (%100)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء مصر 17، إعلان نتائج التعداد الاقتصادي، 2020.

2. يوجد انخفاض ملحوظ في قوة العمل خلال الربع الثاني من 2020 جراء الأزمة (الجدول رقم 1)؛ أي عدول الكثيرين عن البحث عن عمل، ليساهم بذلك بالجزء الأكبر في ارتفاع معدل البطالة.

3. انخفاض أعداد المتعطلين وارتفاع قوة العمل خلال الربع الأول (يناير-مارس) من 2020 مقارنة بالربع السابق له، والذي تم بناء التوقعات على أساسه، وهو الربع المتضمن للنصف الأخير فقط من شهر مارس والذي شهد بداية الإغلاق وتعليق الخدمات، أي قبيل بدء ظهور آثار الجائحة على سوق العمل.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية للفترة القادمة

- بافتراض السيناريو المتفائل برجوع مليون عامل فقط من المصريين العاملين بالدول العربية (قياسا بالعائدين من حرب الخليج 1991/1990)، **وهو ما يعادل فقط 14% من إجمالي المصريين العاملين بالخارج، يُتوقع ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى نحو 13.4%**، وإلى مستويات أعلى تصل إلى 19% خلال النصف الأخير من عام 2020

حال رجوع 25% على الأقل من إجمالي العاملين في الخارج، وهو ما يتفق مع توقعات منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي في إبريل 2020 بأن تتصاعد معدلات البطالة السنوية في مصر بنهاية 2020 إلى 10.3%، وإلى 11.6% بنهاية عام 2021 [4]، كما يتضح من الجدول رقم 3 أدناه.

الجدول رقم 3: التوقعات العالمية لمعدلات البطالة في مصر، 2021/2020

الجهة	معدلات البطالة المتوقعة في مصر	
	2020	2021
منظمة العمل الدولية	%10.1	
صندوق النقد الدولي	%10.3	%11.6

المصدر: منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي.

- أما بالنسبة للخريجين الجدد ومدى تأثيرهم على ارتفاع معدلات البطالة، فسيظهر أثر ذلك على أرض الواقع في بيانات الربع الأخير من 2020، حيث سيتم رصد بيانات الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الخريجين وحالة التعطل/التشغيل الخاصة بهم من ناحية، وحساب معدلات التسرب للعام الدراسي السابق من ناحية أخرى. وبصفة عامة يُتوقع انعكاس الخلل في إتمام وتقييم المواد الدراسية بنهاية السنة الدراسية الماضية بشكل واضح على معدلات البطالة السائدة في سوق العمل باختلاف أنواعها.

[4] https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/economical-context?

رابعاً: مقترحات لتحسين أداء سوق العمل

1- خلق فرص عمل للمتعلمين من خلال استهداف مجالات التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الإنتاجية، والتوقف عن التوسع في مجال البناء والإنشاءات واستهداف تشغيل الفئات الأقل تعليما نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الوظائف والمستوى المنخفض من المهارات المصاحبة لها.

2- استغلال قاعدة البيانات التي أتاحتها طلبات المتقدمين للحصول على إعانة الدولة لدعم متعطلي الأزمة (منحة نقدية قدرها 500 جنيه)، في التنسيق بين الوظائف المتاحة في القطاعات المختلفة وفقا للتخصصات المتعددة والباحثين عن عمل. كما يمكن الاستفادة منها في تحديث بيانات المتعطلين من حيث حالة التعطل والبحث عن عمل والرغبة به.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020 (c)
جميع الحقوق محفوظة